بينما ترتسم الملامح الاجتماعية والسياسية والثقافية لشعب كتالونيا معالم مجتمع مرفه وحديث يعرف جيداً هويته. وقد انعكس ذلك في الانتخابات التي أُجريت في الاقليم لتشكيل البرلمان؛ إذ لم تحصل الاحزاب المتطرفة على أي ممثل في البرلمان، ووجه الناخبون القوميون أصواتهم سواء للقوميين المعتدلين أو لليسار الجمهوري(١٢).

غاليس: من أكثر الاقاليم الاسبانية فقراً، ولشعب الاقليم لغة خاصة، وعادات وثقافة خاصة كذلك، وعبّر عن أمانيه السياسية بكثير من الاعتدال، ولم يكن للتطرف صدى قوي بين السكان ويختلف عن إقليمي الباسك وكتالونيا اقتصادياً وثقافياً.

صلاحيات الاقاليم المتمتّعة بالحكم الذاتي في أسبانيا:

يثير الحكم الذاتي في اسبانيا كما في غيرها من البلدان عديداً من المشكلات النوعية المرتبطة بتطبيقاته وصلاحياته من بينها على سبيل المثال: مشكلة العلاقة بين الاقسام المحلية والجماعات والاقاليم المتمتعة بالحكم الذاتي؛ العلاقة بين الدولة المركزية والسلطات البيروقراطية في العاصمة وسلطات الاقاليم المتمتّعة بالحكم الذاتي، وكذلك بين المركزية واللامركزية، وبين الدولة الواحدة البسيطة والدولة الأكثر تعقيداً(١٣).

ولا شك ان قضية صلاحيات الاقاليم المتمتّعة بالحكم الذاتي في اسبانيا تثير توتراً هائلاً بين الشريحة السياسية الحاكمة في اسبانيا والشرائح السياسية المحلية في الاقاليم؛ اذ تنزع هذه الاخيرة للحصول على أكبر قدر من السلطات والصلاحيات من الحكومة المركزية القائمة في مدريد العاصمة، وهو ما يطالب به شعب الباسك وشعب كتالونيا، وذلك بالرغم من ان الدستور الاسباني تضمن قائمتين للصلاحيات، أولاهما صلاحيات الاقاليم المتمتّعة بالحكم الذاتي، وثانيتهما صلاحيات الدولة المركزية وذلك في المادتين ١٤٨، ١٤٩ على التوالي.

وتمارس الاقاليم المتمتّعة بالحكم الذاتي الصلاحيات المنصوص عليها في المادة ١٤٨، وبعضها يمارس قدراً من الصلاحيات المنصوص عليها في المادة ١٤٩؛ إذ تمارس كتالونيا والباسك وغاليس والاندلس صلاحيات تدخل في إطار المادة ١٤٩ مثل: التشريعات، الضبط والتنفيذ، على الرغم من احتفاظ الدولة بحق إقرار القواعد والتشريعات في مجملها، اضافة الى تكميل القواعد أو التشريعات الاساسية التي تمليها الدولة (والتي يمكن ان تتخذ صورة القانون أو المرسوم أو سلطة الضبط). وفي هذه الحالة، فإن النص المطبق، مباشرة، هو نص الاقليم المتمتّع بالحكم الذاتي والذي يتكفل بالضبط والتنفيذ(١٤). كما ان الاقاليم المتمتّعة بالحكم الذاتي تمارس سلطة الضبط والتنفيذ في المجالات التي تحتفظ فيها الدولة بكل السلطة التشريعية. وبتطور تطبيقات الحكم الذاتي وممارساته، أصبحت هذه الوضعية نموذج لوضعيات الجماعات الأخرى المتمتّعة بالحكم الذاتي.

كذلك فإن الاقاليم المتمتّعة بالحكم الذاتي في اسبانيا تتمتّع بسلطة تشريعية محدودة بنطاق الاقليم أو الجماعة المتمتّعة بالحكم الذاتي، وتحتفظ الدولة بصلاحية إضافية، في هذا المجال، في حالة التعارض بين القواعد والنصوص القانونية الاقليمية والقومية؛ فالنظام الدستوري يخولها صلاحية فرض تطبيق القواعد والقوانين التي يقرها البرلمان الاسباني المركزي في حال قيام تناقض بينها وبين النصوص والتشريعات المحلية وذلك ما لم تخول الصلاحيات التشريعية بصفة نهائية للاقليم